

الأردن يخوض حرباً من نوع آخر: الحشيش القادم من جنوب سوريا

عمان - توالفت في الأسابيع الأخيرة بيانات للجيش الأردني تتحدث عن إحباط محاولات إدخال مخدرات من المنطقة الحدودية مع سوريا إلى أراضي المملكة، حيث تلقى هذه المواد رواجاً كبيراً في صفوف الشباب الأردني. وتحول جنوب سوريا الذي يضم محافظات درعا والقنيطرة والسويداء في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد استعادة النظام السوري السيطرة عليه عام 2018، إلى أحد مراكز تجميع وترويج المخدرات وخاصة الحشيش القادم أساساً من البقاع اللبناني.

ويتهم حزب الله وقيادات في الأمن العسكري السوري بالوقوف خلف رواج هذه التجارة في المنطقة، والتي باتت تشكل ليس فقط تهديداً لأبنائها بل وتهديداً أيضاً للأردن ودول المنطقة. وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية في بيان الأسبوع الماضي عن تمكن المنطقة العسكرية المخدرات من إحباط محاولة تسلل أشخاص من سوريا إلى الأردن.

وأضاف البيان أنه "تم تطبيق قواعد الاشتباك مما أدى إلى مقتل شخصين وإلقاء القبض على شخص ثالث وتراجع البقية إلى داخل العمق السوري". وتابع أنه "بعد تفتيش المنطقة تم ضبط 1262 كغ حشيش ومئة ألف حبة كبتاغون وتم تحويل المضبوطات إلى الجهات المختصة".

وكان المرصد السوري قد ذكر أن فصائل في محافظة السويداء داهمت مراكز بيع (الكرفانات) في محيط الملعب البلدي ودوار الباسل بمدينة السويداء، وذلك لإلقاء القبض على عصابات تعتنق ترويج المخدرات والحشيش.

ويقول المتابعون إن تحول الجنوب السوري إلى مركز تجميع وتوزيع هذه المواد لا ينشك تحدياً للأردن وباقي المنطقة فقط بل هو خطر عابر للقارات، مستشهدين بالشحنة التي عثرت عليها السلطات الإيطالية قبل شهر.

وكانت السلطات الإيطالية وصفت تلك الشحنة التي تحوي أقرصاً مخدرة باكبر عملية تهريب من نوعها في العالم، حيث تم العثور على 84 مليون قرص من مادة الكبتاغون المخدرة، ضمن ثلاث سفن حاويات رست في ميناء مدينة "ساليرنو" جنوب إيطاليا التي تعتبر أحد معاقل المافيا الإيطالية، وقد قدرت قيمة الشحنة المهربة بحوالي مليار دولار.

وحملت روما تنظيم داعش مسؤولية هذه العملية، لكن صحيفة "دير شبيغل" الألمانية ذكرت في تقرير أن الشحنة التي تم مصادرتها ليست للتخفيف الجهادي، بل تعود إلى شخصيات قريبة من النظام السوري.

الالتفاف حول بكركي يعمق عزلة العهد

حراك سياسي وشعبي تأييدا لعقد مؤتمر دولي خاص بلبنان



إنقاذ لبنان مسؤولية الجميع

تجاهله وإرسال رسالة للبابا، تستهدف إفراغ مبادرة الإنقاذ من مضمونها، عبر التركيز على الخطر الذي يهدد مسيحيي لبنان والشرق ككل.

وكان وفد من التيار الوطني الحر زار الخميس البطريرك بشار بطرس الراعي، وذلك بعد أن كان تلقى الأخير اتصالاً من رئيس التيار جبران باسيل.

وقال القيادي في التيار الوطني الحر سليم عون الجمعة، لقد "استمعنا (خلال اللقاء) للبطريرك عن الهدف (من المبادرة)، وقلنا إن المقاربة التي تقدمت فيها لو أنك عبرت عنها بالعلن لأجمع عليها اللبنانيون، وهناك ثلاثة ثوابت هي أنه لا يدعو إلى الوصاية بل المساعدة، وتكلم عن الميثاق الذي يجب أن نحافظ عليه، ونحن نتلاقى مع الراعي بهذه المقاربات، وقلنا له أن ينطلق من تحديد الثغرات".

ومن المرجح أن يقاطع التيار الوطني الحر وانتصاره الحراك المرتقب، وعن ذلك صرح المتحدث باسم بكركي أن هذا الموقف "ليس رسالة تباعد عن بكركي، ويجب ألا يكون أي لبناني بعيداً عن طروحات البطريرك مار بشار بطرس الراعي".

وتقول أوساط سياسية إن عون يرى في مبادرة الراعي إخراجاً لموقفه، فبعد مؤتمر دولي لبحث أوضاع لبنان خلال عهده سيعني بالضرورة إقراراً بفشله

تشهد مبادرة الإنقاذ التي طرحها البطريرك الماروني مار بشار بطرس الراعي، زخماً متصاعداً في ظل تفاعل العديد من القوى السياسية والشعبية، الأمر الذي بات يثير قلقاً كبيراً لدى أقطاب العهد وفي مقدمتهم الرئيس ميشال عون، الذي ينظر للمبادرة على أنها إقراراً بفشله.

الجميع وهذا التحرك ليس سياسياً، ويجب ألا يكون سياسياً أو أن يتوجه ضد أحد، إنما هو لتأييد البطريرك بطروحاته الوطنية التي لا تستهدف أحداً".

ويعيد هذا الحراك المرتقب إلى اندهاش اللبنانيين، صورة توافد الآلاف إلى بكركي، دعماً للنداء الذي أطلقه الكاردينال الراحل مار نصرالله بطرس صفير في فبراير 2001، لانسحاب الجيش السوري من لبنان، والذي تحقق بالفعل في العام 2005.

وقد أبدت العديد من القوى السياسية والنيابية نيتها المشاركة في هذا الشد، الذي ينظر إليه الكثير من اللبنانيين بأمل، فيما يعتبره البعض ولاسيما العهد على أنه موجه ضده ويستهدف زيادة تعميق عزلته.

وعلى خلاف القوى السياسية المارونية التي أعربت عن دعمها لمبادرة الراعي، فإن موقف الرئيس ميشال عون وظهره السياسي التيار الوطني الحر بدأ متحفظاً، على الرغم من محاولته عدم تصعيد الموقف مع بكركي، الذي بدأ مستاءً من تعمد التيار الوطني مؤخرًا

ويأمل القائلون على الحدث، أن يكون منطلقاً لجهة وطنية ضاغطة لاستعادة سيادة لبنان، ووضع على مسار الإصلاح، في ظل أزمات سياسية وصحية واقتصادية تعصف به وتهدد بانهياره.

وقال المسؤول الإعلامي في بكركي وليد غياض الجمعة إن "بكركي بيت

ويأمل القائلون على الحدث، أن يكون منطلقاً لجهة وطنية ضاغطة لاستعادة سيادة لبنان، ووضع على مسار الإصلاح، في ظل أزمات سياسية وصحية واقتصادية تعصف به وتهدد بانهياره.

وقال المسؤول الإعلامي في بكركي وليد غياض الجمعة إن "بكركي بيت

التدويل «مارشال» لبنان: بكركي والفاتيكان والانتشار

إسرائيل لن يتم تحويلها إلى الأراضي المحتلة.

ولم يقنع نفي الصندوق حركة "بيس ناو"، وهي منظمة مراقبة إسرائيلية ضد الاستيطان، حيث تقول إن الصندوق القومي اليهودي يعمل بدهود في الضفة الغربية، وقد حصل على ما لا يقل عن 65 ألف دونم (16 ألف فدان) من الأراضي للمستوطنات، بشكل رئيسي من خلال شركة تابعة.

وقال المتحدث باسم حركة "بيس ناو"، براين ريفز "حدث هذا من قبل، وبالتالي لا يوجد هناك تغيير جذري. لكن هذه ستكون المرة الأولى التي يؤديون فيها رسمياً فكرة شراء أرض في الضفة الغربية بشكل علني، ويقولون نحن لا نتفق مع القانون الدولي، أو أن هناك احتلالاً، أو أن حل الدولتين أمر مهم حقاً".

وينظر الفلسطينيون إلى بيع الأراضي للمستوطنين على أنها خيانة لقضيتهم الوطنية، لذا فإن مثل هذه المعاملات تتم عادة سراً أو من خلال وسطاء، مما يعرضهم للاحتيال. وفي بعض الحالات، يؤدي ذلك إلى طرد العائلات الفلسطينية من منازلهم الذين يقولون إنهم لم يبيعوا ممتلكاتهم أبداً.

وبينما تتمتع المستوطنات بدعم واسع داخل إسرائيل، إلا أن جهود الغرب الذين هم أيضاً على خلاف مع الحكومة الإسرائيلية في الأمور الدينية، ينظرون إليها على أنها عقبة أمام السلام. وينتهي

انقسام يهودي حول مشاريع «كاكال» التوسعية في الضفة الغربية

الرئيسي من دولة فلسطين المستقلة. وينظر الفلسطينيون كما المجتمع الدولي إلى المستوطنات، التي يقطنها ما يقرب من 500 ألف إسرائيلي، على أنها العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين للصراع.

وتعتبر إسرائيل الضفة الغربية معقل الكتاب المقدس بالنسبة إلى الشعب اليهودي، وتقول إن أي تقسيم يجب أن يتم التفاوض عليه في محادثات السلام التي لا تزال معلقة إلى حد كبير منذ أكثر من عقد.

وسيحتمل الاقتراح إلى موافقة مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، والذي يضم ممثلين من عدة منظمات يهودية وشملت أنشطة الصندوق، الذي يمتلك أكثر من عشر الأراضي في إسرائيل، الضفة الغربية في العقود الأخيرة، ويتولى مهام بناء وتوسيع المستوطنات التي يعتبرها المجتمع الدولي انتهاكاً للقانون الدولي.

وانفجر الجدل بشأن نوابي القائمين على الصندوق في وقت سابق من الشهر الجاري عندما كشف موقع "أكسبوس" الإخباري أنهم يدرسون اقتراحاً لتمويل مشاريع الأراضي بشكل علني من الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويمكن لهذه الخطوة أن توجه مئات الملايين من الدولارات لتوسيع المستوطنات، بعضها في عمق الأراضي المحتلة.

واحتلت إسرائيل الضفة الغربية في حرب عام 1967، وهي تشكل الجزء

الحاخام ريك جاكوبس

الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة

وشجب الاتحاد ومنظمات أخرى معارضة اقتراح الصندوق القومي اليهودي وتعهدوا بالتصدي له عندما يجتمع مجلس الإدارة، لكن لم يتضح بعد إذا كانت لديهم أصوات كافية. ويشعر جاكوبس بالقلق من أن هذه الخطوة قد تشوّه صورة الصندوق القومي اليهودي بالنسبة إلى الكثيرين في الغرب أو تغير التوترات مع الإدارة الأميركية الجديدة، التي تعارض أيضاً التوسع الاستيطاني.

وأقر الحاخام بان الصندوق القومي اليهودي عمل في الضفة الغربية في الماضي، لكنه قال إن أنشطته تراجعت

بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين قبل استئذانها وتسريعها سراً في السنوات الأخيرة، مما أثار معارضة من اتحاد "يونيون فور ريفورم جودايزم" وجماعات أخرى.

وقال جاكوبس "أطلقنا الإذارات من قبل وقتنا إن هناك الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة، وبصراحة، حتى دون إذن رسمي للقيام بذلك، هنا في أميركا الشمالية، غالبية اليهود يعارضون انتشار مشروع الاستيطان".



وقال جاكوبس "أطلقنا الإذارات من قبل وقتنا إن هناك الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة، وبصراحة، حتى دون إذن رسمي للقيام بذلك، هنا في أميركا الشمالية، غالبية اليهود يعارضون انتشار مشروع الاستيطان".

وقال جاكوبس "أطلقنا الإذارات من قبل وقتنا إن هناك الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة، وبصراحة، حتى دون إذن رسمي للقيام بذلك، هنا في أميركا الشمالية، غالبية اليهود يعارضون انتشار مشروع الاستيطان".



اليهود المتشددون: لا مكان لدولة فلسطين